«مليلية مقابل وجدة: معادلة التوازن القنصلي الفرنسي الإسباني في المغرب بين سنتي 1928-1936»

«Melilla versus Oujda: The Franco-Spanish Consular Balance Equation in Morocco (1928-1936)»

حياة أجعير Ajair Hayat

باحثة في التاريخ المعاصر والراهن

الملخص:

تشكل قضية التمثيل القنصلي الفرنسي-الإسباني في وجدة ومليلية نموذجا مصغرا للعلاقات الاستعمارية الأوروبية في المغرب. وتكمن أهميتها في كشفها عن الديناميات الخفية للعلاقات الفرنسية الإسبانية،حيث يتجاوز التحليل السطحي للصراع الظاهر إلى تعقيدات التعاون الاستعماري المصلحي ويركز الموضوع على الدوافع الاستراتيجية التي دفعت فرنسا وإسبانيا إلى نهج سياسة «الدبلوماسية الاستعمارية» أي الصراع على النفوذ من خلال المكاتب القنصلية،خاصة البعد الاقتصادي والأمني.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل آليات التفاوض الدبلوماسي التي ميزت العلاقات الفرنسية الإسبانية، مع التركيز على الجوانب الإجرائية والرمزية للتمثيل القنصلي كأداة للسيطرة والنفوذ. وفي هذا الإطار، اكتسب التمثيل القنصلي لكل من فرنسا وإسبانيا في المنطقة الشرقية من المغرب أهمية خاصة، لا سيما في مدينتي وجدة ومليلية اللتين شكلتا فضاء مشتركا للتفاعل الدبلوماسي بين القوتين. وهو ما جعل من المدينتين نقطتي تماس استراتيجيتين في سياق التنافس الاستعماري بين البلدين.

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على منهج تحليلي يستند على الوثائق الدبلوماسية الفرنسية، حيث تم تحليلها لاستخلاص الدلالات السياسية والتاريخية، للإجابة على التساؤلات التالية: ماهو السياق السياسي والدبلوماسي للعلاقات الفرنسية الإسبانية في المغرب؟ وما الجدل الذي رافق مفاوضات التمثيل القنصلي في وجدة ومليلية؟ وكيف شكلت الحقيبة الدبلوماسية أداة للضغط والتفاوض؟ ولماذا اعتبرت مليلية ووجدة كنموذجين لتقاطع النفوذ والسيادة؟ وماهي انعكاسات ذلك على العلاقات الفرنسية الإسبانية في تلك الفترة الحساسة التي كان يعيشها البلدان؟

الكلمات المفتاحية: وجدة - مليلية - القنصلية - مفاوضات التمثيل القنصلي - فرنسا - إسبانيا.

Abstract:

The issue of Franco-Spanish consular representation in Oujda and Melilla serves as a microcosm of European colonial relations in Morocco. Its significance lies in revealing the hidden dynamics of Franco-Spanish interactions, moving beyond superficial conflict analysis to expose the complexities of interest-driven colonial cooperation. This study focuses on the strategic motivations behind France and Spain's adoption of "colonial diplomacy security spheres.

This research aims to analyze the mechanisms of diplomatic negotiation that characterized Franco-Spanish relations, emphasizing the procedural and symbolic dimensions of consular representation as a tool of control and influence. In this context, the consular presence of both France and Spain in eastern Morocco especially in Oujda and Melilla gained particular importance, as these cities became shared spaces for diplomatic interplay. Consequently, they emerged as strategic flashpoints in the colonial rivalry between the two powers.

Methodologically, this study employs an analytical approach based on French diplomatic archives, examining them to extract political and historical insights. It addresses the following questions: What was the political and diplomatic context of Franco-Spanish relations in Morocco? What controversies surrounded consular representation negotiations in Oujda and Melilla? How did diplomatic correspondence function as a tool for pressure and negotiation? Why were Melilla and Oujda regarded as focal points of intersecting sovereignty and influence? And what were the implications for Franco-Spanish relations during this sensitive historical period?

Keywords: Oujda, Melilla, consulate, consular representation negotiations, France, Spain

مقدمة :

شعرت إسبانيا بالإجحاف في توزيع المناطق الزاخرة بالموارد الزراعية، لذلك حافظت على موقف متحفظ تجاه الترتيبات الفرنسية، وفي هذا الصدد تشكل المراسلات الدبلوماسية الفرنسية حول إنشاء قنصليات في مناطق نفوذ كل من فرنسا وإسبانيا، نافذة لفهم تحولات النفوذ الاستعماري في المغرب. وتبرز التفاعلات المعقدة بين فرنسا وإسبانيا خلال فترة حرجة من التاريخ المغربي، وقد تزامنت مع تراجع القوة الإسبانية بسبب الأزمات الداخلية انقلاب 1923،

سقوط الملكية 1931، الحرب الأهلية 1936. إن موقع مدينة مليلية على تخوم الريف الخاضع لإسبانيا، وقربها من حدود المنطقة الفرنسية، جعل منها موقعا استراتيجيا تحرص فرنسا على الحضور فيه، ولو رمزيا، عبر مكتب قنصلي. وبالمثل، شكلت مدينة وجدة نقطة عبور رئيسية للتجارة والاستخبارات بين مناطق النفوذ، ما جعل التمثيل الإسباني فيها محط خلاف دائم. ويظهر مسار التفاوض حول هذه التمثيليات أن كلا من باريس ومدريد كانت تسعيان لتعزيز شرعيتهما من خلال هذه المواقع القنصلية، التي تجاوزت وظيفتها التقليدية لتصبح أدوات في الحرب الباردة الاستعمارية على النفوذ.

أولا: السياق العام للعلاقات الفرنسية الإسبانية في المغرب

تعود جذور التنافس الفرنسي-الإسباني على المغرب إلى اتفاقيات مطلع القرن العشرين، والتي توجت بمعاهدة 1912 لتقسيم المغرب إلى منطقتي نفوذ. بعد سياسة المساومات والمقايضات بين القوى الكبرى وبعد سلسلة من المفاوضات العسيرة في بداية القرن العشرين. ولحل هذا التنافس، عقد مؤتمر الجزيرة الخضراء في سنة 1906، حيث تم تحديد مصير المغرب، وهو ما توج بتوقيع معاهدة الحماية سنة 1912 التي جعلته من نصيب فرنسا وإسبانيا ما بين 1912 و1956. وخلال هذه الفترة، برزت وتبلورت العلاقات الفرنسية الإسبانية أكثر وأخذت أبعادا مختلفة تأرجحت بين التحالف والتقارب وبين التوتر والتنافر داخليا وخارجيا. فقد لعب المغرب دور الفاعل والمتفاعل في مسار علاقات البلدين، مستفيدا ومتأثرا بتغيرات التوازن الجيوسياسي على ساحة السياسة الدولية.[1]

ونظرا لكل هذه الاعتبارات، فقد تميزت العلاقات الفرنسية الإسبانية خلال النصف الأول من القرن العشرين بالحذر واليقظة، ولعل ذلك راجع إلى عوامل شتى، فتقسيم المغرب إلى منطقة خليفية تابعة للنفوذ الإسباني ومنطقة سلطانية تابعة للنفوذ الفرنسي، جعل إسبانيا تشعر بأنها تضررت بمفعول معاهدة نونبر 1912، والتي قسمت المغرب دون تمكنها من الحصول على المناطق الزاخرة بالفلاحة. وهو ما أنتج صراعا خفيا حول بعض النقاط التي بقيت طيلة فترة الحماية كمسألة الحدود بين منطقتي النفوذ الفرنسي والإسباني،[2] وقضية مدينة طنجة باعتبارها منطقة التركز الدبلوماسي الأجنبي نظرا للموقع الذي تحتله، فإذا كان جبل طارق هو «مفتاح البحر المتوسط، فإن طنجة هي القفل»[3].

ورغم ودية العلاقات الفرنسية الإسبانية ظاهريا في فترة الحماية إلا أن الصراع بقي حاضرا

1. حياة أجعير، العلاقات الفرنسية الإسبانية وتداعياتها على الأوضاع السياسية في المغرب 1912-1958، دار الإحياء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2025، صص5-6:

2. نفسه،ص: 17

3. Catala (M), la France, l'Espagne et l'indépendance du Maroc 1951-1958, Ed. Les Indes Savantes, France,2015, p:18

بين الدولتين الحاميتين. وعليه شكل الجوار الفرنسي الإسباني للمغرب محطة تحد وإمكانية لتعزيز دوره في المحافل الدولية، فإذا كانت العلاقات بين الطرفين زمن الحماية على المغرب، قد انعكست سلبا على الأوضاع الداخلية باستثناء بعض الفترات، فإنها كذلك رسمت في نفس الوقت مستقبل العلاقات الفرنسية الإسبانية، حيث سيرهن الطرفان مستقبلهما السياسي والاقتصادي والثقافي.[1]

وفي هذا السياق التاريخي، برزت مدينتا وجدة ومليلية كساحتين للتفاعل الفرنسي-الإسباني. فوجدة، الواقعة شرق المغرب على الحدود الجزائرية، التي احتلت من قبل فرنسا في 29 مارس 1907 كرد فعل على اغتيال الطبيب الفرنسي إميل موشان في مراكش. دون مقاومة تذكر، حيث حافظت الإدارة المغربية على عملها تحت الإشراف الفرنسي، مع إعادة هيكلة النظام المالي وفق اتفاقيات 1902[2].

لكن الهدوء لم يدم طويلا إذ سرعان ما ظهرت الاضطرابات المعادية للفرنسيين، خاصة بين قبائل بني يزناسن، حيث تشكلت مجموعات مقاومة، مما أدى إلى تصاعد التوتر بعد الهجومات والعمليات العسكرية ضد الفرنسيين بلغت ذروتها في 26 نونبر 1907 عندما عبر بنو يزناسن نهر كيس وهاجموا القرى الجزائرية، مما أسفر عن تدمير ممتلكات وحدوث اشتباكات دامية[3] ، لكن ومع حلول يناير 1908، استسلمت معظم القبائل ودفعت غرامات مالية، مما مهد الطريق لتنظيم المنطقة في أربعة قطاعات عسكرية لضمان الأمن والاستقرار.[4]

ولكل هذه الاعتبارات، حظيت مدينة وجدة باهتمام إسبانيا بسبب قربها من مليلية المحتلة منذ القرن الخامس عشر ة التي كانت تمثل تحديا أمنيا حادا في حوض البحر الأبيض المتوسط، فاستقرار الوضع في هذه المناطق يتوقف على نضج الديمقراطية الإسبانية، وتوازن علاقتها مع الناتو، ومدى الاستقرار الداخلي في المغرب.[5] لذلك تمتعت مليلية بأهمية استراتيجية بسبب موقعها الجغرافي وتأثيرها الاقتصادي على المناطق المغربية المجاورة، رغم تراجع قيمتها العسكرية، فقد ظلت المدينة نقطة خلاف بين إسبانيا والمغرب، لكن الاعتماد الاقتصادي المتبادل وضع حدا من تصاعد النزاع بين الأطراف المعنية[6].

---

1. حياة أجعير، مرجع سابق، ص: 3
2. Voinot, L, Oudjda et l'Amalat (Maroc) [26 planches de plans et illustrations]. Imprimerie Typographique et Lithographique L. Fouque. 1912 (Extrait du Bulletin de la Société de Géographie et d'Archéologie de la Province d'Oran, 1911-1912). PP: 533-534
3. Voinot, L, op.cit, pp: 553-558
4. Ibid, pp: 566-573
5. Richard M. Porritt, Spain and Morocco: The Spanish Enclaves in North Africa, Potential Mediterranean Security Dilemma, Naval Postgraduate School, December 1982, p. 169.
6. González Enríquez, Ceuta and Melilla: Clouds over the African Spanish Towns. Journal of North African Studies, 12(3), 2007, PP: 343-366. P: 20-21.

وتكشف الوثائق كيف تحولت هاتان المدينتان إلى رهان استراتيجي في معادلة النفوذ الاستعماري، فإنشاء قنصلية في مليلية اعتبرت بمثابة محاولة فرنسية لمراقبة النشاط الإسباني عن كثب، أو حتى التأثير على التوازنات المحلية في شمال المغرب، خاصة مع تغير ديناميات القوة وتراجع النفوذ الإسباني ، حيث كانت إسبانيا خلال هذه الفترة تعاني من عدم استقرار داخلي خاصة بعد الهزيمة الدامية التي منيت بها في حرب الريف وانقلاب 1923، ثم سقوط الملكية وإعلان الجمهورية 1931 وصولا إلى اندلاع الحرب الأهلية سنة 1936 ، مما أضعف قدرتها على المنافسة الاستعمارية في المغرب

ثانيا : تطور العلاقات القنصلية وتبادل الامتيازات بين فرنسا وإسبانيا

- ديناميات التفاوض القنصلي

عرفت العلاقات الفرنسية الإسبانية حول المغرب نوعا من التوازن الهش، منذ توقيع معاهدة الحماية الإسبانية في نونبر 1912، فبعد بضعة أشهر فقط من فرض الحماية الفرنسية. ورغم الاتفاق المبدئي على توزيع مناطق النفوذ، فإن كل طرف ظل حريصا على تعزيز حضوره السياسي والإداري في مناطق التماس، لا سيما المنطقة الشرقية التي مثلت نقطة احتكاك مستمر. وكانت مدينة وجدة، التي تقع داخل النفوذ الفرنسي لكنها قريبة من منطقة الريف الخاضعة للسيطرة الإسبانية، مسرحا لتنافس دبلوماسي متجدد حول التمثيل القنصلي.

تشير الوثائق الفرنسية إلى أن ممثل الوكيل الإسباني في وجدة بدأ يكتسب تدريجيا امتيازات دبلوماسية دون أن يحمل صفة القنصل الرسمي، إذ منح امتياز استخدام الرموز السرية في البرقيات وجوازات السفر الدبلوماسية، وهو ما أثار حفيظة الإدارة الفرنسية، التي رأت في ذلك خرق لترتيبات السيادة غير المعلنة.[1] كما تمثل أحد محاور الخلاف أيضا في رغبة الوكيل الإسباني في وجدة باستخدام الحقيبة الدبلوماسية للتواصل مع سلطات مليلية. فبينما عارضت فرنسا هذا الاستخدام في البداية، معتبرة أنه تجاوز للصلاحيات، عادت وقبلت بالأمر بشروط معينة، أبرزها أن لا ينظر إلى هذا الامتياز كإقرار رسمي بوجود قنصلية إسبانية، بل مجرد تسهيل تقني. في المقابل، اعتبرت فرنسا أن هذا التطور يمكن أن يكون مدخلا مشروعا للضغط من أجل إنشاء مكتب قنصلي فرنسي في مليلية[2]، خاصة أن هذه المدينة كانت ذات أهمية اقتصادية وعسكرية

1. MAE-P, Dépêche officielle n° 919 du Président du Conseil, Ministre des Affaires étrangères au Commissaire Résident Général de France à Rabat, 5 juin 1926.

2. قدرت وثيقة فرنسية بتاريخ 2 يونيو 1926 التكلفة الشهرية لإنشاء مكتب قنصلي فرنسي تابع لقنصلية مالاغا في مدينة مليلية بحوالي 2650 بسيطة، موزعة بين راتب المستشار (1400 بسيطة)، وكاتب مساعد (200 بسيطة)، والاشتراكات (250 بسيطة)، والإيجار (500 بسيطة)، وتكاليف السفر الدوري بين مالاغا ومليلية (300 بسيطة). وقد ورد في ملاحظة إدارية أنه في حال إنشاء المكتب الدبلوماسي، فإن المستشار القنصلي في مالاغا، الذي سيتم إعفاؤه من جزء كبير من مهامه، يمكن استبداله بكاتب مهني كفء، مما سيحقق للوزارة توفيرا شهريا قدره 400 إلى 500 بسيطة تقريبا. ينظر:

متزايدة، وتقع على تماس مباشر مع الطرق الفرنسية في شمال شرق المغرب[1]، وهذا ما تؤكده رسالة رسمية مؤرخة في 24 يونيو 1926، موجهة من المقيم العام الفرنسي بالمغرب تيودور ستيغ (Steeg) إلى الجنرال الإسباني سانخورخو، المفوض السامي في تطوان. تتعلق الرسالة بطلب إسباني سابق بإنشاء خدمة تبادل مراسلات رسمية بين مليلية ووجدة، نظرا لتعقيدات وبطء مسارات البريد الرسمية التي تمر عبر مالاغا أو وهران. وقد منحت فرنسا موافقتها المؤقتة على هذا الطلب بشرط استخدام وكالات النقل الخاصة بين المدينتين، دون تدخل من البريد أو الجمارك. وتوضح الرسالة أن هذا الإجراء ظل مؤقتا إلى حين إنشاء جسر على وادي ملوية يسمح بإقامة خدمة بريدية رسمية مباشرة. كما تشير إلى أن الموافقة الكاملة على إنشاء حقيبة دبلوماسية ستتطلب الاعتراف الرسمي بالقنصلية الإسبانية في وجدة، وهو ما يرتبط في نظر فرنسا بمطلب مواز بفتح قنصلية فرنسية في مليلية ، تكون تحت إشراف قنصلية مالاغا ، لكنها تتمتع باستقلالية إدارية نسبية، وتخضع لمراقبة المفوضية العامة الفرنسية في المغرب.[2]

بعد مرور سنتين تقريبا على طلب المفوض السامي الإسباني سيعرف الملف تطورا تدريجيا،خاصة عندما عاد المسؤول القنصلي الإسباني بوجدة من مدريد حاملا معه مستجدات تفيد بأن الحكومة الإسبانية تدرس تحويل الوكالة غير الرسمية بالمدينة إلى قنصلية مهنية رسمية. كما أشار إلى مناقشات جارية بشأن إنشاء قنصلية فرنسية في مليلية، في إطار ترتيبات دبلوماسية جديدة بالمنطقة[3]. وهذا ما عبر عنه رئيس منطقة وجدة، في رسالة إلى الوزير المفوض، المندوب بالإقامة العامة يقول فيها: «عاد مسؤول الشؤون القنصلية لإسبانيا بوجدة، في الأيام الأخيرة، من مدريد حيث استدعته حكومة بلاده،وقد زارني بعد عودته. خلال المحادثة التي دارت بيننا في هذه المناسبة، لم يخف السيد ليميناانا أن من بين القضايا التي نوقشت معه في مدريد كانت مسألة تحويل الوكالة غير الرسمية لإسبانيا بوجدة إلى قنصلية رسمية، ومسألة إنشاء قنصلية فرنسية بمليلية. ومع ذلك، ووفقا للسيد ليميناانا، من المتوقع ألا تتمكن الحكومة الإسبانية من المضي قدما في نواياها قبل العام المقبل. فقد تم بالفعل اعتماد ميزانية منطقة المغرب الإسبانية، ولا تتضمن الاعتمادات المخصصة لإنشاء قنصلية إسبانية بوجدة. إذا كانت المعلومات التي قدمها السيد ليميناانا دقيقة ولدي كل الأسباب لأصدقه، فإن مسألة إنشاء قنصلية فرنسية بمليلية، المرتبطة بإنشاء قنصلية إسبانية مهنية بوجدة، ستؤجل لسنة واحدة[4]».

- MAE-P, Évaluation du coût mensuel d'une chancellerie de France dépendant du Consulat de Malaga à créer à Melilla, document dactylographié, 2 juin 1926

1. MAE-P, Dépêche officielle n° 919 du Président du Conseil, Ministre des Affaires étrangères au Commissaire Résident Général de France à Rabat, 5 juin 1926.
2. MAE-P, Lettre n°15 du Résident Général Théodore Steeg au Général Sanjurjo, Haut-Commissaire d'Espagne à Tétouan, datée du 24 juin 1926.
3. MAE-P, Rapport N° 24, du Consul de France, Chef de la Région d'Oujda,, adressé au Ministre Plénipotentiaire, Délégué à la Résidence Générale–Cabinet Diplomatique–Rabat, daté du 18 Février 1928.
4. Ibid.

وفي هذا الصدد شهدت المنطقة الشرقية من المغرب خلال هذه الفترة تحركات إسبانية لافتة أثارت قلق الأوساط الفرنسية، لا سيما في ظل تأخر مدريد في تنفيذ الاتفاق القنصلي المبدئي القاضي بترسيم القنصلية الإسبانية في وجدة مقابل فتح قنصلية فرنسية في مليلية. ورغم مرور عام إضافي على هذا التأخير، ظل الفرنسيون يعانون من نقص في المعلومات الدقيقة حول ما يجري في هذه المنطقة الحيوية من النفوذ الإسباني، وهو ما اعتبر ذا تبعات سلبية على مصالحهم الاستراتيجية. وتشير التقارير الفرنسية إلى أن السلطات الإسبانية بذلت جهودا كبيرة لتكثيف وجودها في الشرق المغربي، بأساليب تذكر بنشاط الإدارة الفرنسية في بدايات الحماية، خصوصا من خلال تخصيص 20 مليون بيزيتا لتوسيع وتحسين ميناء مليلية، ليصبح ميناء حديثا قادرا على منافسة ميناء وهران. كما شرعت الحكومة الإسبانية في إنشاء ميناء جديد في «فيلا سانخورخو» (الحسيمة)، يتمتع بموقع استراتيجي قريب من فاس وتازة، وهذا ما يعزز من قيمته اللوجستية. ويضاف إلى ذلك مخططات الربط السككي بين الخط الممتد من مليلية إلى مناطق أخرى من المنطقة الخليفية، وهو مشروع يتوقع أن يحول جزءا من التجارة نحو مليلية. كل هذه المعطيات زادت من قناعة السلطات الفرنسية بضرورة التحرك، خاصة وأن الوكالة الإسبانية غير الرسمية في وجدة أصبحت تمارس عمليا وظائف قنصلية كاملة، رغم أن من يشرف عليها ليس من السلك القنصلي، بل من مترجمي المنطقة الإسبانية ويساعده سكرتير قنصلي معين رسميا، مع تخصيص ميزانية لإغاثة الإسبان في وجدة وربما لأغراض سياسية. ومن هذا المنطلق، رأت الدوائر الفرنسية أن المبرر الذي ساقته الحكومة الإسبانية لتأجيل الترسيم، والمتمثل في غياب اعتمادات مالية ضمن ميزانية 1928، لم يعد مقنعا، خاصة في ظل إمكانية تغطية التكاليف من ميزانية الوكالة الحالية. وعليه، اعتبرت الجهات الفرنسية أن الظرف مناسب لإعادة طرح المسألة بقوة والضغط على الحكومة الإسبانية لتفعيل الاتفاق القائم بما يضمن لها وجودا قنصليا رسميا في مليلية [1].

وأمام هذه التحديات التي تعيق إنشاء قنصلية فرنسية بمليلية وفي ظل تأجيل الموافقة الرسمية إلى سنة 1929، اقترح رئيس منطقة وجدة حلا مؤقتا، في رسالة إلى الإقامة العامة يقول فيها:»لقد أخبرتموني باستعادة وظيفة وكيل الربط التجاري لمنطقة وجدة، وأن السيد فيالات سيتولى مهامه بدءا من 20 فبراير. أطلب إذنكم لإرساله بين الحين والآخر إلى المنطقة الإسبانية لجمع معلومات عن نشاط جيراننا الاقتصادي والتجاري والأشغال العامة، مع الحرص على التصرف بحذر لعدم إثارة شكوك السلطات الإسبانية. أنا مستعد لإرشاده عند الحاجة.هذا الحل مؤقت ولا يقترح إلا عند تعذر الأول، لكنه سيمكننا من الانتظار حتى توافق إسبانيا على إنشاء قنصلية فرنسية في مليلية»[2].

1. Ibid.
2. MAE-P, Rapport N° 24, du Consul de France, Chef de la Région d'Oujda,, adressé au Ministre Plénipotentiaire, Délégué à la Résidence Générale–Cabinet Diplomatique–Rabat, daté du 18 Février 1928.

وهو نفس الطرح الذي ذهب إليه المكتب الدبلوماسي بالرباط للإقامة العامة في رسالة بعثها إلى وزارة الخارجية، في 29 فبراير 1928، الذي رأى كحل بديل، إرسال وكيل تجاري إلى المغرب الشرقي للقيام بمهمة استطلاعية سرية. ويهدف هذا المقترح إلى جمع معلومات دقيقة حول نوايا الإسبان وتحركاتهم، الشيء الذي سيمكن فرنسا من اتخاذ قرارات استباقية لحماية مصالحها في المنطقة الحدودية.»[1]

تكشف هذه المراسلة عن حساسية التنافس القنصلي بين فرنسا وإسبانيا في شمال شرق المغرب خلال فترة الحماية، ولا سيما في منطقتي وجدة ومليلية. فالوثيقة تعكس استراتيجية فرنسية مزدوجة تقوم على الضغط الدبلوماسي من جهة، والتحرك الاستخباراتي السري من جهة أخرى، بهدف مراقبة التحركات الإسبانية وضمان توازن النفوذ في المنطقة. ويبدو أن تأجيل إسبانيا لموافقتها الرسمية على إنشاء قنصلية فرنسية في مليلية كان مرتبطا برغبتها في تأمين موطئ قدم مماثل لها في وجدة. وفي ردها على هذا المقترح، أظهرت وزارة الخارجية الفرنسية في 19 مارس 1928 في البداية حرصها على اتباع سياسة دبلوماسية متوازنة تجاه الحكومة الإسبانية، حيث رفضت الوزارة اللجوء إلى ضغوط مباشرة كما اقترح رئيس منطقة وجدة ، مفضلة تجنب المواجهة في ظل الظروف الحساسة. لكن ورغم هذا التحفظ فقد وافقت في النهاية الوزارة على إرسال وكيل الربط التجاري المكلف بالمنطقة المدنية، للقيام بمهمة استطلاعية سرية إلى مليلية، التي اعتمدت فيها فرنسا على وسائل غير رسمية لمراقبة تحركات إسبانيا .لقد اتخذت فرنسا موقفا حذرا، حيث سعت الوزارة إلى المحافظة على توازن بين الدفاع عن مصالحها ومراعاة العلاقات الحساسة مع إسبانيا، مستندة إلى مقترحات عملية تسعى إلى جمع المعلومات دون إحداث توترات بين الجانبين. وهذا يعزز ما ورد في الوثيقة السابقة من أهمية إرسال وكيل تجاري للقيام بمهام استخباراتية سرية، مع مراعاة حدود هذا الخيار في السياق السياسي آنذاك[2].

ورغم السيطرة الفرنسية،على مدينة وجدة ضمن منطقتها الخاضعة للحماية، إلا أنها واجهت مطالب إسبانية متزايدة بإنشاء تمثيل قنصلي رسمي هناك. وفي المقابل، سعت باريس إلى الحصول على موطئ قدم لها في مليلية هي الأخرى. وقد اتسمت المفاوضات بالمساومات والمماطلات. ففي حين أبدت إسبانيا موافقة مبدئية على القنصلية الفرنسية في مليلية، ربطت تنفيذ ذلك بإنشاء قنصليتها في وجدة، مؤجلة المشروع إلى سنة 1929 بحجة قيود الميزانية. وهذا ما أكدته رسالة الإقامة العامة في المغرب بتاريخ 25 ماي 1928، حيث كشفت إصرارا فرنسيا على ربط إنشاء القنصلية الإسبانية في وجدة بإنشاء قنصلية فرنسية في مليلية وقد كان لهذه الخطوات أبعاد

1. MAE-P, lettre n° 382, du Résidence Générale Française au Maroc, Cabinet Diplomatique, adressée au Ministre des Affaires étrangères à Paris, datée du 29 février 1928.
2. MAE-P, Lettre n° 446 du 19 Mars 1928, du Ministère des Affaires Étrangères, Direction d'Afrique, adressée à Urbain Blanc, Délégué à la Résidence Générale de France à Rabat, concernant le Consulat français à Melilla et les négociations avec le Gouvernement espagnol.

استراتيجية ولم تكن المسألة مجرد تنافس دبلوماسي، بل تجاوزتها إلى أبعاد اقتصادية وعسكرية، فقد حرصت فرنسا من جهة على مراقبة المشاريع الإسبانية في شرق المغرب، خاصة تطوير ميناء مليلية بميزانية 85 مليون فرنك، وخطوط السكك الحديدية المهددة بتوجيه التجارة المغربية نحو الموانئ الإسبانية، ومن جهة أخرى لجأت باريس إلى حلول مؤقتة مثل إرسال «وكيل تجاري» غير رسمي لجمع المعلومات، في انتظار تسوية الملف القنصلي. خلاصة القول إن مسألة الحقيبة الدبلوماسية تحولت إلى أداة ضغط، حيث علقت فرنسا الموافقة على استخدامها من قبل الإسبان حتى تنال موافقة مقابلة.

ثالثا: البعد المالي والتنظيمي للمشروع القنصلي

لم تكن المسألة القنصلية ذات بعد رمزي ودبلوماسي فقط، بل طرحت أيضا قضايا مالية ولوجستيكية دقيقة. فقد اقترحت السلطات الفرنسية تخصيص ميزانية شهرية محددة للمكتب القنصلي في مليلية، تشمل رواتب الموظفين، وتكاليف الإيجار، والاشتراكات، ومصاريف السفر. وقدر مجموع هذه التكاليف بـ2650 بيزيتا شهريا، مع إمكانية التوفير عبر إعادة توزيع الموظفين في قنصلية مالاغا.[1] ويظهر هذا الجانب حجم الاهتمام الفرنسي بترشيد النفقات دون التفريط في الحضور الرمزي والإداري في مدينة تشكل امتدادا طبيعيا لنفوذها في الشرق المغربي. وقد بدا واضحا الاهتمام الدقيق بالتفاصيل المالية والإدارية للتمثيل القنصلي الذي أولتها السلطات الفرنسية لهذا الموضوع، فنجد تقديرا دقيقا للتكاليف الشهرية لمكتب قنصلي فرنسي في مليلية، مع اقتراحات لخفض هذه الميزانية .هذا الاهتمام بالتفاصيل المالية،أظهر التحول الذي طرأ في الدبلوماسية الاستعمارية من التركيز على الجوانب السياسية والعسكرية إلى الاهتمام بالاعتبارات الاقتصادية والإدارية في عشرينيات القرن العشرين. ومن أجل حل هذا المشكل وفي نونبر 1928، اقترح رئيس منطقة وجدة حلا بديلا لإنشاء قنصلية فرنسية في مليلية، يتمثل في تعيين وكيل قنصلي بدلا من قنصلية كاملة. وأوضح أن هذا الحل سيكون أقل تكلفة مالية، حيث إن إنشاء قنصلية رسمية سيتكلف ما بين 100 إلى 150 ألف فرنك سنويا، بينما الوكيل القنصلي سيتطلب مصاريف محدودة. كما أشار إلى إمكانية اختيار مرشح من الجالية الفرنسية المقيمة في مليلية لشغل هذا المنصب. [2]

- التحركات الإسبانية لتعزيز تواجدها القنصلي بالمغرب.

في يناير 1929، تساءلت الخارجية الفرنسية عن صحة الأنباء التي تفيد بأن الحكومة

1. MAE-P, Évaluation du coût mensuel d'une chancellerie de France dépendant du Consulat de Malaga à créer à Melilla, document dactylographié, 2 juin 1926.
2. MAE-P, Rapport N° 24, du Consul de France, Chef de la Région d'Oujda, adressé au Ministre Plénipotentiaire, Délégué à la Résidence Générale–Cabinet Diplomatique–Rabat, daté du 18 Février 1928.

الإسبانية تخطط لإنشاء قنصليتين جديدتين في فاس ووجدة، كجزء من إعادة تنظيم خدماتها الدبلوماسية والقنصلية. وأرسل الوزير الفرنسي للشؤون الخارجية برقية إلى سفير بلاده في مدريد للتحقق من هذه المعلومات، وهو ما أظهراهتمام فرنسا بمراقبة التحركات الإسبانية في المنطقة[1]. وفي سياق تنافسهما القنصلي في المغرب خلال فترة الحماية، سعت كل دولة إلى موازنة تمثيلها القنصلي وفقا لمبدأ المعاملة بالمثل. فقد ربط الجانب الفرنسي موافقته على تحويل القنصلية الإسبانية في الرباط وفاس إلى قنصليتين عامتين بشروط مقابلة، من بينها إنشاء قنصلية فرنسية في مليلية أو وكالة قنصلية في سبتة. وتبرز هذه الشروط إدراك فرنسا للأهمية الاستراتيجية للمدن الواقعة تحت السيطرة الإسبانية، لا سيما في ظل تنامي النشاط التجاري في تلك المناطق. كما تعكس الوثيقة استخدام القنوات السرية وعبارات التحفظ، ما يدل على الطابع الحساس للمفاوضات. الاحالة الوثيقة[2]

تبدو مفاوضات التمثيل القنصلي امتدادا لاتفاقية الحماية الثنائية 1912، حيث سعت فرنسا للحد من التوسع الإسباني في شرق المغرب عبر مراقبة الوجود الإسباني في وجدة. كما يظهر في الوثيقة: «حان الوقت لتذكير حكومة مدريد بأن هناك مقابلا لتنازلنا. من الملاحظ أننا وصلنا، بفعل الظروف، إلى الاعتراف تدريجيا بأهمية الوكيل الإسباني في وجدة، والذي اكتسب دورا متزايدا في الأحداث. لقد أحبطنا الخطط التي تم وضعها. رأيت جوازات سفر واستخدام الرموز السرية في المراسلات البرقية، وقد تحقق ذلك. لقد منحنا السيد «إيمريان» امتيازات دبلوماسية. في الحقيقة، هناك القليل مما يفصل بين «المكلف بالمصالح القنصلية لإسبانيا في وجدة» (وهو لقب غير معترف به رسميا) وبين قنصل حقيقي. لذلك، لدي فكرة التبادل التي كنا نعتمد عليها للحصول على إنشاء قنصلية فرنسية في مليلية، والتي ستكون تحت سيطرتنا. لذا، حان الوقت لتذكير حكومة مدريد بأن هناك مقابلا لتنازلنا المقبل بإنشاء قنصلية إسبانية في وجدة. وبما أن السيد «دي فينيت» قد أبلغ سعادتكم بأن جيراننا سيبدون استعدادا للتسوية في هذا الشأن، فلا أرى أي مانع من استئناف المحادثات اللازمة الآن في مدريد. أما فيما يتعلق بالتنظيم المحتمل لمكتب مليلية، أود تقديم بعض الملاحظات والاقتراحات لسعادتكم.»[3]

وعلى إثر هذه المناقشات وفي إطار دبلوماسية المكاسب المتبادلة، أعطت الحكومة الإسبانية موافقة مبدئية على إنشاء قنصلية فرنسية في مليلية، لكنها ربطت تنفيذ ذلك بإنشاء قنصلية

1. MAE-P, Télégramme N° 76, du Ministère des Affaires Étrangères, Direction Politique à l'ambassadeur de France à Madrid, 2 Janvier 1929
2. MAE-P, Télégramme de la Résidence Générale Française au Maroc, du 8 janvier 1929
3. MAE-P, Lettre du Ministre des Affaires Étrangères à Lucien Saint, Commissaire Résident Général de France à Rabat

إسبانية في وجدة، مؤجلة المشروع إلى سنة 1929 بسبب قيود ميزانية 1928 [1] وفي هذا السياق أبدت فرنسا تحفظات على هذا المقترح وطرحت بدائل، فقد اقترح القنصل لافوندس الضغط على إسبانيا لتسريع الموافقة، لكن السلطات الفرنسية رأت أن ذلك قد يكون غير مناسب دبلوماسيا في ذلك التوقيت كحل مؤقت، وجه «الوكيل الربط التجاري» لجمع معلومات سرية عن النشاط الاقتصادي الإسباني في المنطقة، رغم محدودية فعاليته كممثل غير رسمي». [2]

وبناء عليه وفي هذا السياق الجيوسياسي والاقتصادي، أظهرت الحكومة الإسبانية موافقة مبدئية على فتح قنصلية فرنسية في مليلية، لكنها اشترطت تأجيل التنفيذ حتى عام 1929، مبررة ذلك بعدم وجود اعتمادات مالية كافية في ميزانية 1928. في المقابل، عبر الجانب الفرنسي عن قلقه من هذا التأخير، خاصة مع تصاعد النشاط الاقتصادي الإسباني في المنطقة، مما أثار قلق فرنسا من تحويل التجارة المغربية نحو الموانئ الإسبانية وقد اعتمدت فرنسا على الحلول الوسطى (مثل المبعوثين غير الرسميين) لتعويض غياب التمثيل القنصلي، تجنبا لتصعيد غير محسوب مع إسبانيا. كما كشفت الوثائق عن تنافس اقتصادي خفي في مناطق الحماية، حيث سعت كل دولة لتعزيز مصالحها عبر البنى التحتية والتمثيل الدبلوماسي .[3]

وقد كان اختيار وتعيين القناصل يخضع لمعايير ومنح التصريح القنصلي يمر عبر إجراءات معينة[4]. وتكشف المراسلات الفرنسية أن تعيين القناصل الإسبان لم يكن أمرا تقنيا بحتا، بل كان خاضعا لمفاوضات دقيقة تأخذ في الحسبان توازن القوى في المغرب.حيث كان منح التصريح

1. MAE-P, Lettre n° 446 du 19 Mars 1928, du Ministère des Affaires Étrangères, Direction d'Afrique, adressée à Urbain Blanc, Délégué à la Résidence Générale de France à Rabat, concernant le Consulat français à Melilla et les négociations avec le Gouvernement espagnol
2. MAE-P, lettre n° 382, du Résidence Générale Française au Maroc, Cabinet Diplomatique, adressée au Ministre des Affaires étrangères à Paris, datée du 29 février 1928.
3. MAE-P, Rapport N° 24, du Consul de France, Chef de la Région d'Oujda,, adressé au Ministre Plénipotentiaire, Délégué à la Résidence Générale–Cabinet Diplomatique–Rabat, daté du 18 Février 1928.
4. في 19 ماي1936، أرسل المندوب الفرنسي في المغرب مذكرة إلى وزير الخارجية الفرنسية، يؤكد فيها استلام وثيقة تعيين **دييغو كازويلي نافارو** Navarro Cazoeli Diego وكيلا قنصليا إسبانيا في **فور-ليانتي** (القنيطرة). الوثيقة صادرة عن القنصل العام الإسباني في الرباط، وتم إرسالها مرفقة ببرقية الوزارة رقم 759 بتاريخ 22 أبريل 1936م ختم الوثيقة وتسجيلها في **القسم الدبلوماسي** بالمقيمية العامة الفرنسية، وفقا للإجراءات المعتادة في مثل هذه الحالات يظهر هذا التنسيق الدقيق بين الإدارات الفرنسية في التعامل مع التعيينات القنصلية الأجنبية.وكشفت الوثيقة أن **كازويلي نافارو** كان يدير الوكالة القنصلية الإسبانية في القنيطرة منذ عام 1927، خلفا **لفيريز دولس** الذي قدم استقالته. يبرز هذا الاستقرار النسبي في المناصب القنصلية الإسبانية خلال فترة الحماية. **الدلالات السياسية** رغم التنافس الاستعماري، تُظهر الوثيقة التنسيق الإداري في إدارة الشؤون القنصلية.**الأهمية الاستراتيجية للقنيطرة:** موقعها الجغرافي جعلها محط اهتمام القنصليات الأجنبية، ينظر:
   - Ministère des Affaires Étrangères, Direction Politique et Commerciale, Avis du 19 Mai 1936, adressé au Ministre des Affaires Étrangères (Paris), concernant la nomination de Diego Cazoeli Navarro comme agent consulaire espagnol à Port-Lyautey..

القنصلي يتطلب موافقة من السلطان محمد بن يوسف، رغم الطابع الشكلي لهذا الإجراء، وهو ما يشير إلى استمرار استخدام الرموز السيادية المغربية ضمن هندسة الحماية. كما أن فرنسا كانت حريصة على ألا يفسر أي إجراء من طرف إسبانيا كمكسب دبلوماسي أحادي الجانب[1].

في 24 يناير 1935، أرسل المقيم العام الفرنسي في المغرب مذكرة إلى وزير الخارجية الفرنسية في باريس، يتناول فيها تعيين دي نيفيل إي رومي قنصلا لإسبانيا في مدينة وجدة. جاءت هذه المراسلة بعد استلام «اللجنة القنصلية» الرسمية من الحكومة الإسبانية في 8 نونبر 1934.[2]كما تم إرفاق ظهير صادر في 23 نونبر 1934، يمنح الموافقة الرسمية للتمثيل القنصلي على تعيين القنصل الإسباني في وجدة يظهر هذا الإجراء التنسيق بين السلطات الفرنسية التي تدير المغرب تحت الحماية والسلطة المغربية الرسمية (المتمثلة في الملك)، رغم الهيمنة الفرنسية الفعلية وتحمل المراسة دلالات سياسية وتاريخية أولها الاعتراف بالتمثيل الدبلوماسي: منح التمثيل القنصلي يعكس الاعتراف الرسمي بشرعية القناصل الأجنبية في المغرب، حتى تحت الحماية.من جهة أخرى وهي أهمية وجدة: موقعها الحدودي بين المنطقتين الفرنسية والإسبانية جعلها نقطة استراتيجية للتمثيل القنصلي.[3]

خلاصة القول أن تعيين القناصة كان يمر عبر مسار إداري منسق يبدأ بتلقي السلطات المغربية طلب رسميا من الحكومة الإسبانية عبر اللجنة القنصلية، أعقبت ذلك موافقة مغربية رسمية تمثلت في إصدار ظهير سلطاني يقر بتعيين كما تم توجيه طلب بإرسال نسخ الوثائق والموافقة إلى الإسبانية تعكس هذه الخطوات الطابع البروتوكولي المنظم للعلاقات بين سلطات الحماية ومؤسسات المخزن المنظم للعلاقات بين سلطات الحماية ومؤسسات المخزن

أما بخصوص قنصلية فرنسا في مليلية فقد بدأ سنة 1937 التمثيل الفرنسي في مليلية بصفة نائب القنصل، حيث عين هنري ريبيس في هذا المنصب، ثم تم رفعها إلى قنصلية سنة 1947 بتعيين لويس دوللوه . ومنذ سنة 1956 بعد انتهاء الحماية الإسبانية على المغرب، أصبحت القنصلية مرتبطة «بالبعثة الدبلوماسية الفرنسية في إسبانيا». لكن بعد استقلال المغرب أُغلقت القنصلية في 30 يونيو 1968، وتم إلحاق دائرتها بالقنصلية العامة لفرنسا في إشبيلية. وأنشئت وكالة قنصلية في 6 نونبر 1968 وما تزال قائمة حتى اليوم.[4]

1. Correspondance échangée entre le ministère des Affaires étrangères français et la Résidence générale à Rabat, mai–juin 1928.
2. MAE-P, Note n°2083, du Résidence Générale au Maroc au Ministère des Affaires Étrangères à Paris, 24/01/1935.
3. MAE-P, Lettre du Résidence Générale Française au Maroc, Cabinet Diplomatique, adressée au Ministre des Affaires Étrangères à Paris, concernant l'exequatur du Consul d'Espagne à Oujda, 24 Janvier 1935.
4. DDF1943-1968, Télégrammes et correspondances envoyés par le vice-consul Henri Ribes / consul Louis Dollot, Consulat de France à Melilla (Maroc), au Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères (MAEE).

خاتمة:

كشفت هذه الدراسة عن التنافس الخفي بين فرنسا وإسبانيا للسيطرة على النفوذ الاقتصادي في المغرب، لا سيما في المناطق الحدودية. كما أبرزت أهمية التمثيل الدبلوماسي كأداة لتعزيز المصالح الاستعمارية، فضلا عن الحذر الذي اتسمت به سياسات كلا البلدين لتجنب أي تصعيد مفتوح. وتقدم هذه الوثائق الدبلوماسية أيضا صورة مفصلة عن التعقيدات التي رافقت إدارة المناطق الخاضعة للحماية، حيث برزت التحديات المالية والاستراتيجية كعوامل رئيسية في تأخير القرارات الدبلوماسية. كما تظهر الحاجة إلى اعتماد مقاربات مرنة، مثل إرسال ممثلين غير رسميين، لتعويض غياب الآليات الرسمية. وقد تحول التمثيل القنصلي من مجرد إجراء بروتوكولي إلى أداة لترسيم حدود النفوذ بين القوتين الاستعماريتين. فخلف اللغة الدبلوماسية الرسمية، كان الصراع على الشرعية والسيطرة الاقتصادية يشكل جوهر هذه المفاوضات.

البيبليوغرافيا:

1- وثائق الأرشيف الدبلوماسي بلاكورنوف بباريس

Les Archives Diplomatiques de La Courneuve à Paris:

- Ministère des Affaires Étrangères, Direction Politique et Commerciale, Avis du 19 Mai 1936, adressé au Ministre des Affaires Étrangères (Paris), concernant la nomination de Diego Cazoeli Navarro comme agent consulaire espagnol à Port-Lyautey.
- DDF1943-1968, Télégrammes et correspondances envoyés par le vice-consul Henri Ribes / consul Louis Dollot, Consulat de France à Melilla (Maroc), au Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères (MAEE).
- MAE-P, Dépêche officielle n° 919 du Président du Conseil, Ministre des Affaires étrangères au Commissaire Résident Général de France à Rabat, 5 juin 1926.
- MAE-P, Lettre du Résidence Générale Française au Maroc, Cabinet Diplomatique, adressée au Ministre des Affaires Étrangères à Paris, concernant l'exequatur du Consul d'Espagne à Oujda, 24 Janvier 1935.
- MAE-P, Évaluation du coût mensuel d'une chancellerie de France dépendant du Consulat de Malaga à créer à Melilla, document dactylographié, 2 juin 1926
- MAE-P, Évaluation du coût mensuel d'une chancellerie de France dépendant du Consulat de Malaga à créer à Melilla, document dactylographié, 2 juin 1926.
- MAE-P, Lettre du Ministre des Affaires Étrangères à Lucien Saint, Commissaire Résident Général de France à Rabat
- MAE-P, Lettre N° 24, du Consul de France, Chef de la Région d'Oujda,, adressé au Ministre Plénipotentiaire, Délégué à la Résidence Générale - Cabinet Diplomatique - Rabat, daté du 18 Février 1928.
- MAE-P, lettre n° 382, du Résidence Générale Française au Maroc, Cabinet Diplomatique, adressée au Ministre des Affaires étrangères à Paris, datée du 29 février 1928.
- MAE-P, lettre n° 382, du Résidence Générale Française au Maroc, Cabinet

Diplomatique, adressée au Ministre des Affaires étrangères à Paris, datée du 29 février 1928.

- MAE-P, Lettre n° 446 du 19 Mars 1928, du Ministère des Affaires Étrangères, Direction d'Afrique, adressée à Urbain Blanc, Délégué à la Résidence Générale de France à Rabat, concernant le Consulat français à Melilla et les négociations avec le Gouvernement espagnol.
- MAE-P, Lettre n° 446 du 19 Mars 1928, du Ministère des Affaires Étrangères, Direction d'Afrique, adressée à Urbain Blanc, Délégué à la Résidence Générale de France à Rabat, concernant le Consulat français à Melilla et les négociations avec le Gouvernement espagnol
- MAE-P, Lettre n°15 du Résident Général Théodore Steeg au Général Sanjurjo, Haut-Commissaire d'Espagne à Tétouan, datée du 24 juin 1926.
- MAE-P, Note n°2083, du Résidence Générale au Maroc au Ministère des Affaires Étrangères à Paris, 24/01/1935.
- MAE-P, Rapport N° 24, du Consul de France, Chef de la Région d'Oujda, adressé au Ministre Plénipotentiaire, Délégué à la Résidence Générale - Cabinet Diplomatique - Rabat, daté du 18 Février 1928.
- MAE-P, Rapport N° 24, du Consul de France, Chef de la Région d'Oujda,, adressé au Ministre Plénipotentiaire, Délégué à la Résidence Générale - Cabinet Diplomatique - Rabat, daté du 18 Février 1928.
- MAE-P, Raprot N° 24, du Consul de France, Chef de la Région d'Oujda,, adressé au Ministre Plénipotentiaire, Délégué à la Résidence Générale - Cabinet Diplomatique - Rabat, daté du 18 Février 1928.
- MAE-P, Télégramme de la Résidence Générale Française au Maroc, du 8 janvier 1929
- MAE-P, Télégramme N° 76, du Ministère des Affaires Étrangères, Direction Politique à l'ambassadeur de France à Madrid, 2 Janvier 1929
- MAE-P, Dépêche officielle n° 919 du Président du Conseil, Ministre des Affaires étrangères au Commissaire Résident Général de France à Rabat, 5 juin 1926.

2- المراجع:

- باللغة العربية:

• أجعير حياة ، العلاقات الفرنسية الإسبانية وتداعياتها على الأوضاع السياسية في المغرب 1912-1958، دار الإحياء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى2025 .

- باللغة الأجنبية

• Catala (M), la France, l'Espagne et l'indépendance du Maroc 1951-1958, Ed. Les Indes Savantes, France,2015, p:18

• González Enríquez, Ceuta and Melilla: Clouds over the African Spanish Towns. Journal of North African Studies, 12(3), 2007.

• Richard M. Porritt, Spain and Morocco: The Spanish Enclaves in North Africa, Potential Mediterranean Security Dilemma, Naval Postgraduate School, December 1982.

• Voinot, L, Oudjda et l'Amalat (Maroc) [26 planches de plans et illustrations]. Imprimerie Typographique et Lithographique L. Fouque. 1912 (Extrait du Bulletin de la Société de Géographie et d'Archéologie de la Province d'Oran, 1911-1912).